

## الصحافيون في العام ٢٠١٠:

### أهداف وعملة تبادل

منظمة مراسلون بلا حدود - مقطفات

# منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

العام ٢٠١٠ بالأرقام :

مقتل ٥٧ صحافياً (تراجع بنسبة ٢٥ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٩) - اختطاف ٥١ صحافياً - توقيف ٥٣٥ صحافياً - تهديد أو الاعتداء على ١٣٧٤ صحافياً - فرض الرقابة على ٥٠٤ وسيلة إعلام - فرار ١٢٧ صحافياً من بلادهم - توقيف ١٥٢ مدوناً ومواطناً إلكترونياً - الاعتداء على ٥٢ مدوناً ومواطناً إلكترونياً - تضرر ٦٢ دولة من الرقابة المفروضة على الإنترنت

تراجع عدد الصحافيين المقتولين في مناطق النزاع :

... بات يصعب تحديد القتالين من بين العصابات الإجرامية والجماعات المسلحة والدينية والدول. في هذا الإطار، اعتبر أمين عام مراسلون بلا حدود جان - فرانسوا جوليار: "تراجع عدد الصحافيين المقتولين في مناطق النزاع مقارنة بالسنوات السابقة، فيما لا يزال الإعلاميون ضحايا المجرمين والتجار غير الشرعيين في المقام الأول. وتبقى المافيات والميليشيات أبرز قتالي الصحافيين في العالم. لذا، يجدر بكل المعنيين العمل في المستقبل على القضاء على هذه الظاهرة. وتتحمل السلطات مسؤولية مباشرة في مكافحة الإفلات من العقاب الذي يكتنف هذه الجرائم. وإذا كانت الحكومات لا تبذل أي جهد لمعاقبة قتلة الصحافيين، فمن البديهي أن تعتبر شريكة لها".

الصحافي: عملة تبادل

... فقد أخذت صورة الصحافي كمرقب خارجي تضمحل ولم يعد حياده ومهمته يلاقيان أي احترام. ترى مراسلون بلا حدود في هذا الصدد أن "عمليات اختطاف الصحافيين تزداد بشكل مطرد بحيث أنها أصبحت تعني عدداً أكبر من البلدان. وللمرة الأولى هذا العام، لم تفلت أي قارة من براثن هذه الآفة التي بات الصحافيون بموجبها عملة تبادل فعلية. ولا يخفى أن عمليات الاختطاف تسمح للخاطفين بتمويل أنشطتهم الإجرامية، وإخضاع الحكومات لمطالبهم، وتوجيه رسائل خاصة إلى الرأي العام. فهي توفر شكلاً من أشكال الدعاية للجماعات المعنية. ومرة أخرى، من الضروري أن تعمل الحكومات على إلقاء القبض على هؤلاء المجرمين لتحيلهم أمام القضاء وإلا لن يجرؤ أي مراسل - محلياً كان أم أجنبياً - على المغامرة في مناطق معينة، تاركين السكان المحليين أسرى مصيرهم المحزن".

كل مناطق العالم سواسية

في العام ٢٠١٠، ارتدت الصحافة ثياب الحداد في ٢٥ بلداً مختلفاً. وقد تبين لمراسلون بلا حدود أنها المرة الأولى التي تطل فيها المنية هذا العدد الهائل من البلدان.

من ضمن ٦٧ بلداً شهدت جرائم قتل أو اغتيالات طالت صحافيين، تبقى حوالي عشر دول (أفغانستان وكولومبيا والعراق والمكسيك وباكستان والفلبين وروسيا والصومال) عصية على أي تقدم. وهي دول لا تزال متجذرة فيها ثقافة العنف ضد الصحافة.

## اليوم الدولي لمكافحة الفساد

### في التاسع من كانون الأول



بموجب القرار ٤/٥٨ أعلنت الجمعية العامة تسمية يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر يوماً دولياً لمكافحة الفساد، وقد اتخذ هذا القرار من أجل إذكاء الوعي بمشكلة الفساد ودور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في محاربته ومنعه .

كما أن منظمة الشفافية الدولية التي تتخذ من برلين مقراً لها، تأخذ على عاتقها مكافحة ظاهرة الفساد بصفته آفة العصر الأولى والتي تعد العائق الأكبر أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي في كل أنحاء العالم ، وحسب تعريفها "الفساد هو سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية" ، وهي تقوم باقتراح منافع للخروج من هذا المأزق الواقعي، كما تقوم بتعليل وشرح الوقائع وفاعلية مبدأ مكافحة وإثباته استناداً إلى أمثلة من الحياة العملية، ولا يكمن دورها فقط في البحث عن مذنبين، بل في خلق وعي عالمي بحجم الأضرار التي تبلغ قيمتها البلايين والناجمة عن تأخر عملية التطور في المجال التعليمي وفي مجال البنية التحتية للدول النامية، وفي نفس الوقت تهدف إلى تحويل بؤرة الاهتمام إلى الكوارث البيئية والتنمية الناتجة كذلك عن ممارسة الرشاوى .

وفي تقريرها السنوي الذي صدر في ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٠ أشارت المنظمة إلى أن (سنغافورة - نيوزلندا - الدنمارك) حصلت على الدرجة ٩.٣ من ١٠ والمرتبة الأولى من بين ١٧٨ دولة شملتها الدراسة، أما سوريا فحصلت على الدرجة ٢.٥ والمرتبة ١٢٧ ، كما خلصت إلى عدد من التوصيات تحض الدول على تفعيل دور المؤسسات الرقابية ومشاركة المواطنين في الشأن العام وعمليات التحكيم والرصد وأن تكفل حرياتهم، وتعمل على تقوية دور البرلمان والسلطة القضائية والمنظمات غير الحكومية والترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار ملائم للنهوض بقوانين مكافحة الفساد، والتأكيد على ممارسة معايير المساءلة والشفافية، وتعزيز الحوار حول قضايا مكافحة الفساد... الخ .

أخيراً: السؤال الذي يطرح نفسه هو ، هل الحكومة السورية تقرأ هكذا تقارير وتهتم بفحواها أم تعتبرها من صنيعه ((الأعداء)) وعبرة عن أكاذيب لاتعنيها !!!، مهما يكن الجواب، فإن الواقع المعيشي المزري وتضخم معدلات البطالة وضعف الاستثمارات وقلة فرص العمل وحجم النهب في العديد من الملفات المفسوحة تدل بجلاء على حجم الفساد المستشري في مفاصل الدولة ومؤسساتها في ظل استمرار سياسات الحزب الواحد ومفاعيل إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية وعدم وجود صحافة حرّة أو قانون عصري لعمل الأحزاب .